

صُدرت في ١١ ديسمبر ٢٠٠٢

# الكويت

## اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت  
تصدرها وزارة الاعلام

الأحد

٢٦ شوال ١٤٢١ هـ

٢١ يناير (كانون ثان) ٢٠٠١ م

العدد

٤٩٨

السنة السابعة والأربعين

أو دمغة معتمدة لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أو أى منظمة انشئت بموجب اتفاقية دولية أو التي تكون تقليداً لذلك أو تضمنته كأحد عناصرها ما لم تصرح بذلك السلطات المختصة لتلك الدولة أو المنظمة .

٥ - العلامة المطابقة أو المشابهة إلى حد يثير اللبس لعلامة أو اسم تجاري مشهور في دولة الكويت أو بمشابهة ترجمة لها بالنسبة إلى البضائع أو الخدمات المطابقة أو المشابهة الخاصة بمشروع آخر ، كما لا يجوز تسجيل العلامة إذا كانت عن بضائع أو خدمات غير مشابهة أو مطابقة متى كان من شأن استعمالها ما يوحى بوجود رابطة بينهما وبين العلامة أو الاسم التجاري المشهور على نحو يلحق أضراراً بمالك العلامة .

٦ - العلامة المطابقة لعلامة مالك آخر سبق تسجيلاً لها في السجل أو طلب يقدم على طلب تسجيل العلامة المعنية من حيث تاريخ الإيداع أو تاريخ الأولوية فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات ذاتها أو ببضائع أو خدمات وثيقة الصلة بها أو إذا كانت مشابهة إلى حد من شأنه أن يفضي إلى التضليل واللبس .

٧ - العلامات التي يقرر مكتب مقاطعة إسرائيل أنها مطابقة أو مشابهة لعلامة أو رمز أو شعار إسرائيلي .

### مادة (٧٧) فقرة (٢) :

وخلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية يقوم المسجل باخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها ويرسل إليه الاخطار بالعنوان المقيد في السجل ، فإذا انقضت السنة أشهر التالية ل التاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قام المسجل من تلقاه نفسه بشطب العلامة من السجل .

### مادة (٨٢) :

يكون مالك العلامة الحق في التنازل عن علامته مع أو بدون المتجر أو المستقل الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته .

### مادة ثانية

تلغى المادة ٨١ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ الم المشار إليه .

### مادة ثلاثة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقرار بيان في: ١٩ شوال ١٤٢١ هـ

المواافق: ١٤ يناير ٢٠٠١ م

### قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١

#### بتعديل بعض أحكام قانون التجارة

#### الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون التجارة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠م والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٥م بالموافقة على اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية ،

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

### مادة أولى

يستبدل بنصوص المواد ٦١ و ٦٢ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ الم المشار إليه النصوص التالية :-

### مادة (٦١) :

العلامة التجارية هي كل ما يأخذ شكلاً مميزاً من كلمات أو امضاءات أو حروف أو أرقام أو رسوم أو رموز أو عناوين أو اختام تصاوير أو نقوش أو عناصر تصورية وتشكيلات الألوان أو أي إشارة قابلة للإدراك بالنظر والعلامات السمعية والعلامات الخاصة بحاسة الشم أو أي علامات أخرى أو أي مجموعة منها إذا كانت تستخدم أو يراد استخدامها في تمييز بضائع أو منتجات أو خدمات للدلالة على أنها تخص صاحب العلامة بسبب صنعها أو اختيارها أو الاتجار بها أو عرضها للبيع .

### مادة (٦٢) :

لا يصح أن يكون علامة تجارية ، ولا يجوز أن يسجل بهذا الوصف ما يأتي :-

١- العلامة غير القادرة على تمييز بضائع مشروع أو خدماته عن بضائع المشاريع الأخرى أو خدماتها .

٢- العلامة التي تخالف النظام العام أو تخل بالآداب العامة .

٣- العلامة التي من شأنها تضليل الجمهور أو الأوساط التجارية ، لا سيما فيما يتعلق بالنشأ الجغرافي للبضائع أو الخدمات المعنية أو بطبعتها أو بخصائصها .

٤- العلامة المطابقة لشعار شرقي أو علم أو شعار آخر أو اسم أو اسم مختصر أو الأحرف الأولى من اسم أو علامة رسمية